

## وزارة التجارة والصناعة

( الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية )

### قرار وزارى رقم ١٠ لسنة ٢٠١٧ « بالتفويض »

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧

### رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولوائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٣١٥ لسنة ٢٠١٦ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٣١ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٣ وتعديلاته

بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال

لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠١٦/١٢/٢٨

باعتتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٧/٣/٧ ؛

## قرار:

**مادة ١ -** اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها عن العام المالي ٢٠١٧ وقد بلغت جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٧٧٣١٦٢٨ ج (فقط سبعة عشر مليوناً وسبعمائة وواحد وثلاثون ألفاً وستمائة وثمانية وعشرون جنيهاً لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٥٩٢٦٨٣٢ ج (فقط خمسة عشر مليوناً وتسعمائة وستة وعشرون ألفاً وثمانمائة واثنان وثلاثون جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٨٠٤٧٩٦ ج (فقط مليون وثمانمائة وأربعة آلاف وسبعمائة وستة وتسعون جنيهاً لا غير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٧/٣/٩

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ مصطفى عبد الرحمن عويضة